

المؤرخ إيمانويل طود: مقاومة السكان المسلمين للاندماج في أوروبا مجرد خرافة

الاختلاف في الثقافات يؤدي إلى ارتباك مفهوم الوطنية في الدول الأوروبية



يحاول المؤرخ الفرنسي إيمانويل طود في كتابه "اختلاق أوروبا"، الذي ترجمه الباحث التونسي أحمد فاضل الهليلي، وصدر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الغوص في تاريخ أوروبا الحديث بدءاً من عصر النهضة حتى عتبات القرن الحادي والعشرين، ولا تكمن قيمة الكتاب في بعده التاريخي فحسب، بقدر ما هو دراسة "تشريحية للجسم الأوروبي" بمكوناته الثقافية والاجتماعية.

محمد الحماصي

يبدو المجال الأنثروبولوجي الأوروبي منذ العصر الوسيط مجالاً مجزأً، فهناك أربعة أنماط عائلية تمتاز من ناحية مفهوم العلاقات والأسر والأطفال ومن ناحية الروابط بين الإخوة. وهي أنماط توضح تنوعاً متاضلاً في القارة. ففي كل جهة يمكن أن نحدد نمطاً عائلياً مهيماً؛ حيث أن استمراره عبر القرون يطور بجلاء سلوكاً محلياً ثقافياً واقتصادياً ودينيّاً أو أيديولوجياً.

ويمكن هذا التنوع العائلي أوروبا من تعليل قابليتها الذاتية للتجزؤ منذ القرن السادس عشر حتى القرن العشرين؛ وتلك المرحلة الطويلة هي مرحلة الإقلاع والانخراط في العصرية. إلا أن كل حدث من الأحداث الحاسمة مثل حركة الإصلاح البروتستانتي، ونشر التعليم، والثورة الصناعية، وإقصاء المسيحية، وتطور التحكم في الولادات، وصعود أيديولوجيات القومية والاشتراكية، يبدو مناسباً لانقسام جديد وتجزئة إضافية للمجال الأوروبي.

البنى العائلية

وانطلاقاً من هذه الرؤية يقدم الباحث والمؤرخ الفرنسي إيمانويل طود في كتابه "اختلاق أوروبا" الذي ترجمه الباحث التونسي د. أحمد فاضل الهليلي، وصدر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود، مرجعاً أساسياً في تاريخ أوروبا الحديث، بدءاً من عصر النهضة حتى عتبات القرن الحادي والعشرين؛ ولا تكمن قيمة الكتاب فقط في بعده التاريخي وحسب، بقدر ما تكمن في الدقة المتناهية التي سلكها صاحبه في تشریح الجسم الأوروبي" قصد إظهار مكوناته الثقافية والاجتماعية. حيث يقدم في سبعة عشر فصلاً وصفاً للبنى الأكثر قدماً في الحياة الأوروبية، والتي قوامها البنئ العائلية بطبيعة الحال، وإلى ذلك الأنماط الفلاحية التي ترتبط بها في إطار المعاش الريفي التقليدي.

ويقتفي المؤرخ الفرنسي مسار التحديث في الفترة ما بين سنتي 1500 و1900 بشئ مظهره، مثل حركة الإصلاح البروتستانتي، ومحو الأمية، والتصنيع، والتخلي عن المسيحية، وتطور التحكم في الولادات، ويجعل تحليلاً إضافياً الأيديولوجيات الحديثة، حيث وضح في خمسة فصول متتالية كيف أنتج كل نمط من الأنماط العائلية التي تتوطن في الفضاء الأوروبي تلك الأيديولوجيات مثل العائلة النووية المساواتية نمط العائلة الجذعية، ونمط العائلة العرشية، ونمط العائلة النووية المطلقة. ثم يقدم مدخلاً إلى التاريخ الزاهن حيث يدرس تحللاً الأيديولوجيات الأوروبية طيلة الحقبة الممتدة من 1965 إلى 1990، وهو مسار لم يكن بعداً.

ويحاول أن يستشف البنئ الجديدة التي هي في طور التبلور، في ضوء الظواهر الحالية والنزعات العنصرية عنها. ويسأل طود بالنهاية سؤالاً جوهرياً بالنسبة إلى كل الذين يتشغلون بمستقبل البناء السياسي الأوروبي؛ أيمكن الحديث عن خبئ المحدثات العائلية أم أنه يجب الإقرار، مع اقتراب الألفية الثالثة، بالإصرار على التجزؤ الأنثروبولوجي لأوروبا؛ مؤكداً أن "الواقع يظهر من الآن ثقافة بيئة، بيد أنه سيكون من التراضي

بلا ريب أن نغض الطرف عن استخلاص مواطن الإختلاف في النموذج التاريخي". ويرى طود أن اختفاء الأيديولوجيات الصغيرة لا يعني انقضاء القيم الأساسية للحرية أو للتسلط، وللمساواة وللتفاوت. فهذه الأزواج من القيم المتعارضة التي تحملها في الأصل المنظومات العائلية تواصل بناء سلوكيات اجتماعية عديدة، وتنظيم السير الفعلي للمجتمعات، وليس فقط أحلامها. ولا يتسبب اختفاء الاشتراكية في اختفاء الطبقات الاجتماعية، ولا يستتبع اختفاء القومية اختفاء الأمة، واختفاء المدينة السماوية هو وحده الذي يفضي إلى انحلال جماعة المؤمنين، والجموع المسيحية. ويتواصل وجود جماعات الكادحين والقوميين باعتبارهم ذواتاً موضوعية تُعرّف بالمهنة وباللغة.

وأكد أن دراسة التطورات الصناعية والسياسية سنوات 1965 - 1990 تلتفت الانتظار إلى بقاء طابع تسلطي في بعض المجتمعات بإمكانه كبح الانتكاش الصناعي، وترسيخ منظومة الأحزاب، وحب الدولة في ألمانيا والنمسا وسويسرا، وفي ما يتعلق بالميدان السياسي وحده في إيطاليا وفي السويد. وتكشف تحولات سنوات 1965 - 1990 بقاء طابع ليبرالي في مجتمعات أخرى قاد إلى تطورات اجتماعية مهينة أو سياسية سريعة، بوجه خاص في بريطانيا العظمى وفرنسا والدنمارك وإسبانيا وهولندا.

المواجهة مع الغرب

قيم التسلط أو الحرية التي تقود الحداثة ما بعد الصناعية لم تعد تحملها، في ما يبدو، المنظومات العائلية دون سواها. إن العائلة تؤدي دوراً، ولكن لا يمكن الإفراط في النسب إلى مؤسسة هزتها الأزمة الديمغرافية هراً قدرة مبالغاً فيها على نقل القيم، فالمدرسة والجوار والشركة تؤدي أيضاً دور البدائل. ويمكن أن نسلم بنشر للقيم التقليدية في مجمل الجسم الاجتماعي. فالمدنية المثالية، وقد تحققت أخيراً، نظمتها هذه القيم أكثر، بالتأكيد، من المدينة التي يحلم بها الاشتراكيون والقوميون أو المسيحيون.

واختار طود بالنهاية أن يعاين الاستغلال المستمر لهذه القيم في ميدان الهجرة، وقال إن "المواجهة مع الغرب الوافد من العالم الخارجي أجبرت مختلف المجتمعات الأوروبية على تعريف ذاتي لذواتها. فأوروبا المحيطة ديمغرافياً، بفعل ضعف الخصوبة فيها، بحاجة إلى المهاجرين. وإن إقامة المهاجرين على أرضها شرط من شروط بقائها. وعلى كل المجتمعات الأوروبية في السنوات المقبلة أن تحدد للمهاجرين إدماجاً اجتماعياً من هذا النمط أو من ذلك، وأن تحدد وضعهم القانوني في المدينة. إن المهاجرين هم في الغالب الأعمّ عمال، وحظهم من تعلم القراءة والكتابة ومن الكفاءة لا يسمح لهم بالاندماج في مستوى عال من البنية الاجتماعية، ثم إن تركيز جماعات بشرية جديدة في الوقت نفسه الذي تزول فيه الأيديولوجيات الحاملة بالبروليتاريا وبالأمية يثير بكل واقعية بعض الأسئلة المهمة المتعلقة بحد الطبقة وحد الأمة. لا يمكن أن يكون التاريخ أكثر مكرراً وخبثاً أو فساداً. إن الإجابة التي تصدر عن مختلف المجتمعات الأوروبية ليست موحدة، فهي تتعلق مرة أخرى بالقيم التقليدية للحرية أو للتسلط، وللمساواة أو للتفاوت. إن اختيارات بلدان الهجرة الثلاث الكبرى 'فرنسا، ألمانيا وبريطانيا العظمى' مختلفة، وهذا الاختلاف يبعث ثابته، في ميدان جديد بل مستقبلي، مباراة الاختلاف بين الثقافات الأوروبية طويلة الأمد. فهل سيكون المهاجرون أحراراً متساوين؟ وهل سيكونون فئة معزولة، وحالة من النظام القديم تجتث في قلب المجتمع ما بعد الصناعي؟ وهل سيكونون أحراراً ولكنهم مختلفون؟ مع اقتراب سنة 2000 لا تبدو المجتمعات ما بعد الصناعية قد تخلصت بعد من الإكراهات الأنثروبولوجية الموروثة من أزمنة التأسيس".

ولفت طود إلى أن أحد المجالات المشتركة للأدبيات السوسولوجية الراهنة هو النظر في قدرات مختلف المجموعات المهاجرة على الاندماج. فلاحظ أن المهاجرين إلى حد تاريخي معين كانوا من أصل أوروبي مسيحي، وأن وجود خلفية ثقافية مشتركة بين السكان الأصليين والمهاجرين كان يسهل مسار الاندماج. وملاحظ كذلك أن الهجرة القادمة من العالم الثالث تثير مشكلات معينة؛ لأنها تعقد صلة بين شعوب لها

تقاليد عائلية ودينية متباينة ومتعارضة أحياناً. ويتم تركيز الانتباه عبر كامل أوروبا على الجماعات المهاجرة المسلمة المهتلة تمثيلاً جيداً ببريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا. ويشغل السكان السود في بريطانيا العظمى وفرنسا البال أقل من المهاجرين المسلمين؛ لأن ثقافتهم في منطلقها أوروبية إلى حد ما، ويتكلم الانتيليون الإنجليزية والفرنسية. وتمنح عادات السكان الأفارقة أو الإنجلييين العائلية فضلاً عن ذلك استقلالاً واسعاً جداً للمرأة وتتلاءم كل التلاؤم مع آداب السلوك الفرنسية والبريطانية. وتبدو الثقافة الإسلامية للأوروبيين مقابلين جداً للمرأة وتتلاءم كل التلاؤم مع آداب السلوك الفرنسية والبريطانية. وتبدو تلك مناهضة للمرأة في جوهرها؛ إنها تستقطب صور القلق جميعها وكل

تصلب الثقافة

واستدرك أنه لا بد من ملاحظة أن النساء من أصول مسلمة في أوروبا سنوات 1985 - 1990 ينضمن خصوصتهن تدريجياً وفق خصوبة السكان الأوروبيين المحيطين بهن. فعدد الأطفال عند النساء الجزائريات في فرنسا في تناقص مستمر. ونسبة الولادات التركية في انخفاض في ألمانيا، والنساء من أصل باكستاني في بريطانيا يتطورن نحو عادات عائلية وجنسية من نمط أوروبي. فليس هناك أي مؤشر يدل بكل وضوح على أن مقاومة السكان المسلمين للاندماج هو حديث خرافة. والحقيقة بكل بساطة أنه لا وجود لأي ثقافة سلبية العالم الثالث تستطيع أن تصمد أكثر من جيل أمام تصلب الثقافة ما بعد الصناعية الأوروبية الغازية والمهيمنة. ولا يمكن أن تكون المقاومة إلا عراكاً من أجل العرض، فالدين الإسلامي نفسه أكثر من مهدد. وربما كان عليه أن يعيش في عالم مسيحي مؤمن ومضطهد. وإن فرص صعود الإسلام في أوروبا المتخلفة نسوية عن المسيحية واللادينية سنوات 1990 - 2000، هي تقريبا معدومة. ومع اقتراب سنة 2000، بدأ الأتراك والعرب والباكستانيون مؤهلين تماماً للاندماج. والمشكلة الحقيقية ليست من جهة السكان المهاجرين، ولكنها نابغة من سكان الاستقبال، حيث يبدو بعضهم قادراً بمقتضى التقاليد على الاندماج، بينما يستعد البعض الآخر بمقتضى تقاليد معاكسة للعرض. إن ردود الفعل البريطانية والفرنسية والألمانية على الاندماج الإسلامي مختلفة مثلما كانت قبل قرن أو قرنين ردود الفعل على الاندماج اليهودي التي أوجبتها فرنسا وقبلتها بريطانيا العظمى ورفضتها ألمانيا.

وتابع طود أن اليهود لم يعودوا يجسّدون في أوروبا فكرة الاختلاف. فعلى صعيد كوكب يوحده تسارع الاتصالات والتبادلات، لم تعد اليهودية تبدو على الإطلاق إلا بوصفها مكوناً من ضمن مكونات أخرى للتقاليد اليهودية المسيحية. ومع اقتراب سنة 2000، بدأ واضحا أن الإسلام هو الذي سيجسد في اللاوعي الجمعي لمختلف الأمم الأوروبية فكرة أشكال الرفض. ولا ننكر وجود نوع من المقاومة للاندماج عند السكان المسلمين، فالاختلاف العائلي قد ذكاه وجود منظومة دينية قديمة ومتناسقة.

حيث حريتي ثمة وطني

الاختلاف. ومما يثير السخرية أن الاختلاف الإسلامي في قارة أوروبية تبحث عن وحدتها يوشك أن يكشف عن الاختلافات الأساسية بين الثقافات الأوروبية. فإذا أصبح ابن الجزائري فرنسياً، وإذا بقي ابن التركي تركياً يعيش في ألمانيا، وإذا صار ابن الباكستاني مواطناً بريطانياً مخصوصاً، فمن سيكون أوروبياً إذا؟ إن حضور المهاجرين يجدد في أوروبا الصراع بين التصور الفرنسي والألماني والبريطاني للوطنية. وبالنسبة إلى قارة تسعى إلى تحديد مواطنة مشتركة تبدو المشكلة عويصة.



اختفاء الأيديولوجيات الصغيرة في أوروبا لا يعني انقضاء القيم الأساسية للحرية أو للتسلط وللمساواة أو للتفاوت

إن شكل أوروبا متوقّف على قدرة الشعوب الأوروبية على التغلب على اختلافاتها اللفية الأنثروبولوجية بدل السياسة وربطاً حتى وجودها المحسوس. وأنهى طود كتابه متسائلاً "هل ستكون أوروبا عمومية ومحترمة للاختلاف وعريقة؟". وقال "لن يستطيع الأوروبيون أن يعرفوا ذواتهم دون أن يتفقوا على تعريف الآخر".

وعلى أساس تلك المكونات يحاول الكاتب أن يعلّل اختلافات أجزاء القارة مذهبياً وسياسياً، بدءاً من اختلاف الانساق العائلية إلى غاية الاختلافات الأيديولوجية في القرن العشرين. ولعل الإلمام بتاريخ القارة خلال القرون الخمسة الأخيرة لم يغيب عن صاحب النظرة الاستشراقية التي كانت مبنوثة عبر فصول الكتاب، سواء من خلال تأكيد أن الجسم الأوروبي ليس كياناً متجانس الأجزاء أم من خلال التلميح إلى القضايا والتحديات التي ستواجه أوروبا الموحدة، وهي قضايا وتحديات منها ما يعود إلى طبيعة التجزؤ الأوروبي ومنها ما هو وافد عليها قضائياً السامية والهجرة.

الهجرة القادمة من العالم الثالث تثير مشكلات معينة لأنها تعقد الصلة بين شعوب لها تقاليد عائلية ودينية متباينة ومتعارضة أحياناً

